



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق - الدورة الثالثة

روما، 2-3 يوليو/تموز 2002

برنامج عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

- 1 - يركز نطاق صلاحيات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تركيزا محددًا على الفقر الريفي منذ بداية عمليات الصندوق. وخلال خمس وعشرون سنة من العمليات، ساند الصندوق ما يزيد على 600 برنامج للحد من الفقر في 114 بلدا، موفرا ما قيمته 7.4 مليار دولار أمريكي من إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذه البرامج والبالغة 21.6 مليار دولار أمريكي. وقد وصلت هذه البرامج إلى ما يقدر بحوالي 250 مليون فقير وفقيرة متيحة لهم إمكانية تحسين إنتاجيتهم ودخلهم، وتلمس طريقهم بعيدا عن قبضة الفقر.
- 2 - في السنوات الأخيرة، أدى حجم وعمق الفقر المزمن إلى استقطاب اهتمام دولي متزايد به. وبعد سلسلة من المؤتمرات الدولية الرئيسية خلال التسعينات من القرن الماضي، أعرب زعماء العالم في قمة الألفية في سبتمبر/أيلول 2000 عن التزامهم بتقليص نسبة أولئك الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بمقدار النصف بحلول عام 2015، وبالتالي فقد تم الاعتراف بالتغلب على الفقر والجوع على أنه الهدف الطاعي في التعاون الإنمائي الدولي.
- 3 - وفي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في مارس/آذار من هذا العام، بدأ المجتمع الدولي عملية ترجمة هذا الالتزام السياسي رفيع المستوى إلى الموارد الضرورية لتحقيق أهداف قمة الألفية. وبهذا الصدد، فقد عبرت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عن عزمهما على زيادة مساعدهما الإنمائية إلى مستويات أعلى مما هي عليه حاليا بما يقدر بحوالي 30 مليار دولار أمريكي بين عامي 2002 و 2006، والإبقاء على زيادة قدرها حوالي 15 مليار دولار أمريكي في السنة منذ ذلك الحين فصاعدا. ولذا لا بد من توفير موارد إضافية في السنوات القادمة لتكثيف الجهد المبذول للحد من الفقر.



4 - هنالك قلق مبرر حول التأكد من استخدام هذه الموارد الإضافية بطريقة تتسم بأكبر قدر ممكن من فعالية التكاليف لتعظيم أثرها على الفقر.

5 - وكان الاستعراض الخارجي لنتائج عمليات الصندوق وأثرها الذي أجري بناء على طلب هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق قد قيم بصورة ايجابية صلة الصندوق وأهميته في الحد من الفقر. ولفت هذا الاستعراض الانتباه إلى ابتكارات الصندوق ومساهماته المعبرة في الحد من الفقر. كما لفت أيضا انه وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أي بين 1993 و 2001، رفع الصندوق برنامج عمله في الوقت الذي قلص فيه النفقات الإدارية لعملياته. ولحق الاستعراض الخارجي أيضا وجود تحديات معينة معتبرة لا بد من التصدي لها بهدف، وكما عبر عنه الاستعراض الخارجي، أن يعدو الصندوق المؤسسة الأولى المؤثرة على الافكار والأنشطة الخاصة ببحر الفقر الريفي". ويتطلع الصندوق للاستجابة لمثل هذه التحديات على مدى فترة التجديد السادس.

6 - إن احتياجات، لا بل لزوميات، الحد من الفقر الريفي كبيرة وواسعة. وفي أعقاب قمة الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية تتوافر حاليا الإرادة السياسية المعززة والموارد الأكبر بصورة معتبرة للتصدي للفقر. ولكن وراء هذه الإرادة السياسية الجديدة قلق عميق بشأن المعدل الحالي للحد من الفقر، وخاصة في أفريقيا، الذي يقل بكثير عن المعدل المطلوب لتحقيق أهداف قمة الألفية الخاصة بهذا الصدد. إذ يعيش حاليا ما يقدر بحوالي 1.2 مليار نسمة على أقل من دولار واحد يوميا. ويعيش حوالي ثلاثة أرباع هذا المجموع، أي 900 مليون شخص، في المناطق الريفية حيث اعتمادهم أساسا على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها لتوفير سبل عيشهم. هذا العدد من البشر، أي 900 مليون شخص، هم المجموعة المستهدفة المحتملة للصندوق.

7 - يعتمد القرار الخاص بالمستوى السنوي لقروض ومنح الصندوق أساسا على الاحتياجات التي لا بد من التصدي لها، ولكنه يعتمد بوضوح وبنفس القدر من الأهمية على الموارد المتاحة وعلى قدرة الصندوق على ائصال هذه الموارد بطريقة تتسم بفعالية التكاليف. وفي ضوء هذه الاعتبارات، أولت الدول الأعضاء في الصندوق قدرا أكبر من الاهتمام إلى مستوى برنامج عمله خلال المفاوضات الخاصة بالتجديدين الرابع والخامس للموارد.

8 - وفي إطار هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع لموارد الصندوق، استعرضت الدول الأعضاء أيضا أداء الصندوق من خلال التقرير الخاص بالتقييم الخارجي السريع. وقد أخذت هذه الدول بعين الاعتبار أيضا القدرة المؤسسية للصندوق على ائصال البرامج كما توضحها برامجها الاقراضية الفعلية خلال منتصف التسعينات.

9 - وقد أدركت الدول الأعضاء أن الصندوق بحاجة لبرنامج يتسم بكتلة حرجة لأن هنالك مستوا إذا ما تننى البرنامج دونه فسيكون حضوره في البلدان منقطعا للغاية وصغيرا بحيث لا يمكن له أن يحقق أثرا مستداما أو يستقطب تمويلا مشتركا. علاوة على ذلك، فإنه يحتاج لحد أدنى من الحجم كي يكون قادرا على الدخول في مناقشات سياسية مع البلدان المقترضة ومع المؤسسات الوطنية ومتعددة الأطراف الأخرى للترويج للتغييرات المؤسسية والسياساتية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية للفقراء



10 - بعد استعراض دقيق لجميع هذه العوامل، ومع ملاحظة أن برنامج عمل الصندوق كان في واقع الأمر بحدود 450 مليون دولار أمريكي. وافق الأعضاء في هيئة المشاورات عام 1996 على الإبقاء على برنامج عمل بقيمة 450 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد الرابع. وبالتالي صادق المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 1996 على برنامج عمل للعام 1997 بقيمة 450 مليون دولار أمريكي، كما صادق على برامج عمل بنفس المستوى فعلياً في السنوات التالية من فترة التجديد الرابع.

11 - وبطبيعة الحال، فقد تم النظر في مسألة البرنامج الإقراضي للصندوق مرة أخرى خلال مفاوضات التجديد الخامس، ووافقت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق في تقريرها النهائي على مستوى التجديد الخامس على أساس أنه من المرغوب فيه الحفاظ على مستوى للبرنامج السنوي للعمليات يبلغ 450 مليون دولار أمريكي تقريباً، بأسعار عام 1996. (انظر الوثيقة GC 24/L.3 الفقرة 86).

12 - وخلال مناقشات التجديد الحالي كان برنامج عمل الصندوق بطبيعة الحال ومرة أخرى عنصراً رئيسياً فيها. هنالك إدراك لحقيقة أن الأولوية الدولية المعززة للحد من الفقر والوعد باتاحة موارد أكبر يجب أن تترجم إلى برامج أقوى للحد من الفقر من قبل مؤسسات قادرة على فعل ذلك.

13 - وكما أوضح الاستعراض الخارجي الذي جرى في إطار التجديد السادس للموارد، فللصندوق تاريخ واضح يمكن تقصيه في مساندة برامج الحد من الفقر ذات الأثر المعترف مساندة فعالة. ومن جهتها، فقد أظهرت البلدان المقترضة القيمة التي توليها لمثل هذه البرامج. فقد وفرت البلدان المقترضة ومؤسساتها المحلية الرسمية والتمويلية، علاوة على المستفيدين أنفسهم، تمويلاً مشتركاً متزايداً للبرامج التي يساندها الصندوق. فعلى سبيل المثال وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ومن إجمالي تكلفة استثمارية للبرامج التي يساندها الصندوق والبالغة نحو 5 مليارات دولار أمريكي، وفر الصندوق نفسه حوالي 2 مليار دولار أمريكي أي حوالي 40% من التكلفة الإجمالية. أما التمويل المشترك المحلي فقد بلغ حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي مما يمثل حوالي 30% من هذه التكلفة.

14 - والوسيلة الأخرى التي أظهرت بها البلدان النامية المقترضة ادراكها لقيمة برامج الصندوق هي من خلال مساهماتها المتنامية في موارده، إذ لا يقتصر الأمر على قيام بعض الدول النامية بتوفير مساهمات معتبرة بالقيم المطلقة، وإنما والأكثر مثاراً للإعجاب فإن البلدان المقترضة بأسرها تقريباً وحتى البلدان الصغيرة الفقيرة فيها توفر مساهمات في موارد الصندوق. والعديد من هذه المساهمات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم اقتصاديات هذه البلدان توازي بأهميتها مساهمات الدول الأعضاء المتقدمة. ومنها على سبيل المثال بلدان مثل الكوت ديفوار، وغانا وتنزانيا وتونس وموزامبيق التي تعهدت من بين بلدان أخرى بمساهمات في التجديد الخامس للموارد تمثل حصة من الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها أكبر بصورة معتبرة من حصص دول مانحة رئيسية.

15 - وقد سلطت الوثيقة المقدمة إلى دورة أبريل/نيسان لهيئة المشاورات بعنوان "وضع الإطار الاستراتيجي للصندوق موضع التنفيذ خلال فترة التجديد السادس للموارد 2002 - 2006" الضوء على الخصائص الرئيسية لما يمكن للصندوق أن يفعله مع برنامج عمل بنفس المستوى القاعدي الذي تقرر خلال التجديدين الرابع والخامس، أي بمستوى 450 مليون دولار أمريكي بقيمة الدولار لعام 1996، وهو ما يعادل حوالي 520 مليون دولار أمريكي بقيمة الدولار



لعام 2004. كما أبرزت هذه الوثيقة أيضا أثر رفع برنامج العمل بما يعادل 15% ليصل إلى مستوى 600 مليون دولار أمريكي.

16 - في الوقت الحالي، تصل برامج الصندوق إلى ما يقدر بحوالي 10 ملايين شخص فقير جدا كل عام. وبالتالي وما بين عامي 2000 و2015 سيصل الصندوق إلى حوالي 150 مليون نسمة. ومع البرنامج المعزز، بدءاً من فترة التجديد السادس عام 2004، سيرتفع العدد سنوياً إلى حوالي 15 مليون شخص، أي بزيادة 60 مليون شخص بين عامي 2004 و2015.

17 - وسيسمح البرنامج المعزز أيضا للصندوق بالتصدي بصورة أكثر شمولية لاحتياجات البلدان التي تجرى عملية إعداد الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر، وخاصة احتياجات المجموعات المهمشة بما فيها السكان الاصليين والمتأثرين بالأزمات، علاوة على المساعدة في الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء الجديدة التي انضمت للصندوق منذ عام 1994.

18 - إضافة إلى ذلك، سيسمح البرنامج المعزز للصندوق بلعب دور أكثر استمرارية واستراتيجية في أقاليم رئيسية وقضايا سياساتية هامة. وبطبيعة الحال فسينطوي رفع برنامج العمل على مضامين تكاليفية لجهة تجهيز البرنامج ودعم التنفيذ ورصده. ومع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الصندوق المثبتة وسجله الراسخ فإن الزيادة في الموارد الإدارية المطلوبة ستقل عن الزيادة في برنامج الإقراض بما لا يقبل المقارنة، مما من شأنه أن يعزز الفعالية التكاليفية للصندوق إلى حد أبعد.